ناصر المقاطي
محاسبون ومراجعون قانونيون
Nasser AlMuqati CPA
ترخيص License 868

خاص وسري

السادة/ جمعية ضيافة المدينة المنورة لخدمات الحجاج والمعتمرين

المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

التاريخ:١٥ رمضان ١٤٤٥هـ

الموافق: ٢٥ مارس ٢٠٢٤م

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

عناية المدير العام

تحية طيبة وبعد،

نشكركم على إتاحة الفرصة لنا لتقديم خدماتنا لكم ونتطلع للعمل معكم.

خطاب الارتباط

خدمات المراجعة: مراجعة القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م

يؤكد خطاب الارتباط وشروطه واحكامه المتعلقة بارتباط أعمال المراجعة على تعيين مكتب ناصر المقاطي (محاسبون ومراجعون قانونيون) لمراجعة وإصدار تقرير حول القوائم المالية لجمعية ضيافة المدينة المنورة لخدمات الحجاج والمعتمرين ("الجمعية") وذلك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م

ويشار الى الخدمات المبنية في هذه الفقرة فيما بعد بـ "خدمات المراجعة".

مسؤوليات وقيود المراجعة

سنقوم بأعمال المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. تتطلب تلك المعايير منا الالتزام باستقلاليتنا والوفاء بمسؤوليات آداب وسلوك المهنة الأخرى ذات الصلة بأعمال المراجعة.

تتمثل أهداف مراجعتنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب الغش أو الخطأ، وفي اصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن ان المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري موجود. ويمكن ان تنشأ التحريفات عن الغش أو الخطأ، وتعد تحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني، ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضا بما يلي:

- تحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات وقيود المراجعة (تتمة)

- هنالك قيود ملازمة لعملية المراجعة أخرى تشتمل على استخدام التقديرات، وفحص البيانات بشكل اختياري، واحتمال وجود تواطؤ أو تزوير يمكن أن يحدث دون كشف أخطاء أو غش أو عدم الالتزام بقوانين وأنظمة جوهرية. وبالتالي هناك مخاطر معينة تتمثل في عدم كشف أي تحريف جوهري تشتمل عليها القوائم المالية. كما أن أعمال المراجعة لا يتم تصميمها للكشف عن حالات الغش أو التحريفات غير الجوهرية في القوائم المالية.
- التوصل الى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للجمعية. ومع ذلك، فسنقوم بإبلاغكم كتابة بشأن ما سنكتشف خلال المراجعة من أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكا كبيرا بشأن قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يكون مطلوبا منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الجمعية عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضا عادلا.

وبسبب القيود الملازمة للمراجعة، إضافة إلى القيود الملازمة للرقابة الداخلية، فإنه يوجد خطر لا يمكن تفاديه يتمثل في أن بعض التحريفات الجوهرية قد لا يتم اكتشافها، حتى ولو تم التخطيط للمراجعة وتنفيذها بشكل سليم وفقاً لمعايير المراجعة.

وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، سنقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة ببعض الأمور المتعلقة بتنفيذ أعمال المراجعة ونتائجها، تشتمل هذه الأمور على:

- مسؤولياتنا بموجب المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية لتكوين وابداء الرأي حول القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة تحت إشراف المكلفين بالحوكمة، وأن أعمال المراجعة هذه لا تعفي الإدارة والمكلفين بالحوكمة من مسؤوليتهم.
- نطاق وتوقيت أعمال المراجعة وخطة المراجعة.
- أهم النتائج من أعمال المراجعة التي تشتمل على رؤيتنا حول الجوانب النوعية الهامة للممارسات المحاسبية للجمعية من جانب السياسات والتقديرات المحاسبية والإفصاحات حول القوائم المالية، وأهم الصعوبات خلال أعمال المراجعة، والتحريفات غير المعدلة، والخلافات مع الإدارة، ان وجدت وتسوياتها بشكل مناسب او غير مناسب، والأمور الأخرى والتي تعد في تقديرنا المهني بانها هامة وذات صلة بإشراف المكلفين بالحوكمة على عملية إعداد التقارير المالية وما يتعلق بها.
- الأمور التي لها تأثير على شكل ومضمون التقرير.
- التأكيدات الخطية المطلوبة من الإدارة والأمور الهامة بناء على نتائج اعمال المراجعة والمراسلات مع الإدارة.

في حال تبين لنا وجود دليل حول وقوع غش أو عدم التزام محتمل بالقوانين والأنظمة، سنقوم بلفت انتباه الإدارة حسب المستوى الملائم. وفي حال علمنا بوجود غش تشترك فيه الإدارة أو موظفين لهم أدوار هامة في الرقابة الداخلية ونتج عنها تحريفات جوهرية في القوائم المالية، سنقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة. كما سنقوم بإبلاغهم بالأمور التي تتعلق بحالات عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة الهامة.

نقوم بإبلاغ الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن مواطن الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية التي تمت ملاحظتها أثناء القيام بأعمال المراجعة للقوائم المالية للجمعية.

مسؤوليات الإدارة

ستتم مراجعتنا على أساس أن الإدارة والمكلفين بالحوكمة، حسب ما هو ملائم، على دراية وعلم بأنهم مسؤولين عن:

- الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً لمعيار المنشآت الغير هادفة للربح المعتمد في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ومتطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- عند إعداد القوائم المالية فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة الجمعية على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية ما لم تكن هناك نية لإيقاف عمليات الجمعية.
- نظام الرقابة الداخلية الذي تراه إدارة الجمعية ضرورياً لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من أية تحريفات جوهرية، سواء كان ذلك ناتجاً عن الغش أو الخطأ.
- تمكيننا مما يلي:
  - الوصول إلى كافة المعلومات بالوقت المناسب والتي تدرك إدارة الجمعية أنها تتعلق بإعداد القوائم المالية مثل السجلات والمستندات والأمور الأخرى.
  - الحصول على أي معلومات إضافية قد نطلبها من إدارة الجمعية لأغراض أعمال المراجعة
  - الوصول غير المقيَّد إلى الأشخاص في الجمعية الذين نرى ضرورة الحصول على معلومات منهم.

ان اخفاق الإدارة بالمسؤوليات المشار اليها أعلاه أو عدم تمكيننا من الوصول الى المعلومات أو الأشخاص في الجمعية قد يدفعنا لتأخير إصدار تقريرنا أو تعديل إجراءاتنا أو انهاء هذه الاتفاقية.

ان إدارة الجمعية مسؤولة عن تعديل القوائم المالية لتصحيح التحريفات التي تم اكتشافها وتحديدها من خلال اعمال المراجعة، وتؤكد لنا بأنها تعتقد بأن أثار التحريفات غير المسجلة غير هامة بمفردها او مجتمعة، على مستوى القوائم المالية ككل.

أن إدارة الجمعية والمكلفين بالحوكمة مسؤولون عن تحديد ما إذا كانت أنشطة الجمعية تتم وفقاً للقوانين والأنظمة. ومعالجة أي عدم التزام بالقوانين والأنظمة. إن الإدارة مسؤولة عن إبلاغنا في الوقت المناسب عن جميع حالات عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة المحددة أو المشتبه فيها وذلك بقدر مدى دراية الإدارة والمكلفين بالحوكمة بتلك الحالات والتي ينتج عنها مخالفات مالية و/أو التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على القوائم المالية والمعلومات المالية والا فصاحات الجوهرية. وتمكيننا من الوصول الكامل للمعلومات واي تحقيقات لها علاقة بالحدث واي ادعاءات قائمة.

نقوم بتوجيه استفسارات محددة لإدارة الجمعية بشأن التأكيدات التي تضمنتها القوائم المالية. كما سنقوم قبل إصدار التقرير بالحصول على تأكيدات مكتوبة من إدارة الجمعية حول هذه الأمور وبأن إدارة الجمعية التزمت بمسؤولياتها المذكورة أعلاه.

ناصر المقاطي
محاسبون ومراجعون قانونيون
Nasser AlMuqati CPA
ترخيص License 868

الأتعاب والفواتير

تقدر أتعابنا لقاء خدمات المراجعة عن فترة الارتباط على النحو التالي:

	المبلغ ريال سعودي
أتعاب مراجعة القوائم المالية للفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٣م (شاملة الأرباع)	٨,٢٦١
ضريبة القيمة المضافة - ١٥٪	١,٢٣٩
اجمالي الاتعاب شاملا ضريبة القيمة المضافة	٩,٥٠٠

ووفقا للاتفاق معكم، يكون الدفع على دفعتين بواقع ٥٠٪ عند توقيع خطاب الارتباط و٥٠٪ عند اصدار مسودة تقريرنا والانتهاء من اعمال المراجعة.

تستحق سداد الفواتير عند استلامها.

يتم سداد الدفعات بإيداعها في حساب المكتب (مكتب ناصر نائف جازى العتيبي محاسبون)

أيبان رقم SA٤٤١٥٠٠٠٤٥٢١٣٨٢٢٩٩٥٠٠٠١ **بنك. البلاد**

نشكركم على إتاحة الفرصة لنا لتقديم خدماتنا للجمعية.

إذا كانت هذه الاتفاقية تعكس بشكل دقيق الأحكام والشروط التي بموجبها وافقت الجمعية على تعييننا، فيرجى التوقيع أدناه نيابةً عن الشركة وإعادتها إلينا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

ناصر المقاطي
محاسبون ومراجعون قانونيون
ترخيص رقم (٨٦٨)

إقرار بالاستلام والموافقة:
جمعية ضيافة المدينة المنورة لخدمات الحجاج والمعتمرين

اسم المفوض بالتوقيع: فايز طلب الحكمي

المسمى الوظيفي: المدير التنفيذي المكلف

التوقيـــع:

جمعية ضيافة المدينة المنورة لخدمة الحجاج والمعتمرين
١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م
المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي ترخيص رقم: ٢٢٤٤